النفط الكويتي يرتفع إلى 68.27 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 40 سنتا ليبلغ 27ر68 دولار في تداولات أول امس الجمعة مقابل 87ر67 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية تحدد سعر التسوية في العقود الآجلة لخام برنت عند 14ر66 دولار للبرميل منخفضا 40 سنتا واغلقت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط على 44ر60 دولار للبرميل بانخفاض 40 سنتا.

بحسب ما لخصه تقرير «بلير» بحتمية الإصطدام بحائط

«الشال»: الكويت تواجه مشكل حقيقي في إستدامة أوضاعها المالية والاقتصادية

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الإدارة العامة أنه بعد مخاض طويل، تم إعلان الحكومة الجديدة منتصف الأسبوع الفائت، ومجلس الوزراء هو الذراع الأقوى في تكوين الإدارة العامة في البلد، وهو الذراع شبه الثابت ضمن جناحي تلك الإدارة. ورئيس الوزراء الجديد هو خامس رئيس وزراء على مدى نحو 40 عاماً، والحكومة الحالية هي أول حكوماته رغم مشاركته الرئيسية في كثير من الحكومات السابقة، ومعها بات المسئول التنفيذي الأول مُحملاً بتركة ثقيلة إن على المستوى الاقتصادي، أو على المستوى السياسي في عالم يغلي، أو حتى على مستوى البُنى التحتية المادية والبشرية الضعيفة.

وفي التشكيل الجديد بعض الإضاءات، لعل أهمها تجاوز مفهوم أن هناك وزارات سيادة وهي حكراً على الأسرة في بلد السيادة فيه للأمة بعد أن تم تعيين وزير شعبي لوزارة الداخلية لأول مرة، ويُحسب للتشكيل أيضاً خفض عدد وزراء الأسرة إلى ثلاثة كلهم شباب وليس ضمنهم نائب أول لرئيس الوزراء. إضاءة ثانية كانت تعيين ثلاث سيدات بحكم الإختصاص وهو توجه يتفق مع ما هو سائد في العالم من محاولة إنصاف المرأة في مناصب الدولة القيادية.

ما يُؤخذ على التشكيل وهو مأخذ جوهري هو أن مستوى التغيير المطلوب للتعامل مع الإرث الثقيل بشكل جراحي وفي حدود وقت قصير قبل أن تصبح الأوضاع غير قابلة للإصلاح، أنه بعيد جداً عن الوفاء بمتطلبات الإصلاح والبناء. فمن ناحية المحتوى، لازال التشكيل يحمل كل خصائص المحاصصة وإن اختلف توزيع الحصص، والمحاصصة أو اللبننة لا يمكن أن ترتقي بتفكير الفريق إلى مفهوم إدارة وطن، وإنما تمزيقه إلى أولوية مصلحة الفئة التي يمثلها الوزير، ولنا في تجربتي لبنان والعراق مثال.

ومع تكوين لمجلس الأمة بنفس النهج، سوف ينتقل مرض المحاصصة إلى كل المناصب الإدارية القيادية في الدولة، أو توظيفات البراشوت، ولا يمكن نجاح أي إدارة. المأخذ الآخر هو العجز عن تشكيل فريق قادر على فهم متطلبات المستقبل في بلد يواجه مشكل حقيقي في إستدامة أوضاعه المالية والاقتصادية، وهو ما لخصه تقرير «بلير» بحتمية الإصطدام بحائط وما أسمته سفيرة سابقة للولايات المتحدة الأمريكية بأنه عجز إكتواري حتمي في كل شيء.

فالفريق من دون تجانس ومن دون رؤية مشتركة سوف ينشغل بمشروع دفاعي ينحصر في ضمان إستمراره بدلاً من تحوله إلى موقع هجومي يكون فيه قدوة في نظافته وإنجازاته، ومواقف الدفاع هي ما سوف نشهده في الأسابيع القليلة القادمة. صحيح أن عُمر الوزارة الحالية قصير، ولكنها أيضاً الأولى للرئيس الجديد، وأهمية تشكيلها كامنة في أنها الإنطباع الأول حوله، وكامنة في قدرتها على وضع الأساس للإدارة العامة القادمة بما فيها إحتمال تغيير النظام الإنتخابي الذي عزز من مضامين المحاصصة، وأي حكومة قادمة تحت نفس الظروف، سوف تتشكل بنفس المواصفات وتخضع لنفس الضغوط وسوف تفشل في أي إنجاز جوهري.

11.465 مليار دينار إيرادات محصلة بنهاية الشهر الثامن من العام المالي الحالي

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – نوفمبر 2019 : تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية شهر نوفمبر 2019 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2019/2020، قد بلغت نحو 11.465 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 72.5% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.812 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 30/11/2019، نحو 10.482 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 75.6% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.863 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 91.4% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 64.5 دولار أمريكي خلال الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية 2019/2020. وتم تحصيل ما قيمته نحو 982.260 مليون دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 122.782 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.948 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المعدل الشهري، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 475 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 22.5 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً – طبقاً للنشرة– حتى 30/11/2019 نحو 10.364 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 1.785 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات –الفعلية وما في حكمها– نحو 12.149 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات وللإلتزام نحو 1.519 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الثامن من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً بلغ نحو 684.565 مليون دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض أو العجز في الحساب الختامي للسنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور الأربعة القادمة، وقد يرتفع بشكل أكبر إن تكررت زيادة المصروفات الفعلية عن إعتمادات المصروفات المقدرة في الموازنة، وتلك سابقة حدثت في السنة المالية الفائتة.

مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية يخلق نحو 220 ألف فرصة عمل

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن مشروع «كويت جديدة» ورأس المال البشري، في مقدمة «رؤية الكويت 2035» خلاصة طيبة مفادها أن مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية سوف يخلق نحو 220 ألف فرصة عمل مواطنة مستدامة في تلك المنطقة وبمستوى إنتاجية مماثل لمستوى إنتاجية العامل السنغافوري. وفي مقابلة لجريدة «الأنباء» مع الممثل المقيم لمجموعة «البنك الدولي» في الكويت يذكر بأن مستوى الطالب الكويتي المُتخرج من الثانوية العامة بكل من مستويَي المعرفة والخبرة، يعادل مستوى الطالب السنغافوري المُتخرج من المرحلة المتوسطة، وقد يكون في كلامه بعض المجاملة. ويذكر بأن مشروع «كويت جديدة» توجه صحيح لأنه يراهن على الإفادة من الوضع الجيوغرافي المميز للكثافة السكانية في شمالها وشرقها، وهو أمر نتفق معه، ولكن ذلك لن يتحقق ما لم يتحول التركيز إلى إحداث تغيير إيجابي جوهري للإرتقاء بكفاءة رأس المال البشري بدلاً من التركيز على الثروة المادية.

ذلك ما يدعونا دائماً إلى الدعوة لضرورة أن يصبح مشروع «كويت جديدة» مشروع للكويت الصغيرة بكامل جغرافيتها، وليس مشروع لشمالها، والحديث عن الإرتقاء بمستوى رأس المال البشري يعني الإرتقاء بتعليمه وقيمه بدءاً بالمركز، أي كل الكويت، وما عدا ذلك يصبح مشروع الأطراف مجرد حلم غير قابل للتحول إلى واقع. ومتطلبات الإصلاح الكلي لا تتوقف عند إصلاح رأس المال البشري، وإنما ضرورة مواجهة إختلالات الاقتصاد الهيكلية لأنها مشروع حرائق، ولا يمكن البناء والحرائق المحتملة مشتعلة. ويذكر الممثل المقيم بأنهم يقدمون للكويت النصح منذ عام 1961، وأن الكويت ضمن الدول البالغ عددها 60 دولة مانحة من أصل 189 دولة عضوة، وهم لا يملكون سوى نصحها لأنها لا تحتاج دعم مالي مشروط، وأن وضع المالية العامة هو أخطر إختلالاتها. فالموازنة العامة لازالت بعد كل وعود تنويع مصادر الدخل تعتمد بنسبة 93% على الإيرادات النفطية المتذبذبة، و70% منها يذهب لتغطية الرواتب والأجور والدعومات، وذلك أمر غير مستدام. ويتم حالياً شراء الوقت بتسييل ما يمكن تسييله من الإحتياطي العام والذي من المرجح أن تنتهي أصوله السائلة في عام 2021، والإصلاح من وجهة نظره لابد وأن يكون بزيادة الإيرادات الأخرى أو خفض المصروفات أو كلاهما. ويذكر بأن الكويت كانت سعيدة بتقدمها 14 مركزاً للعام الحالي في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهو أمر طيب، ولكنه غير كاف، فخلال نفس العام تقدمت السعودية 30 مركزاً والأردن 29 مركزاً والبحرين 19 مركزاً، أي أنه أمر طيب بالقياس المطلق، ولكنه غير ذلك عند المقارنة مع دول الجوار. ويبقى الخلل الهيكلي الأخطر من وجهة نظرنا هو خلل ميزان العمالة في بلد يوظف فيه القطاع العام نحو 78.5% من عمالته المواطنة ويدعم ماعداها، بينما القادمون إلى سوق العمل حتى نهاية مشروع «رؤية الكويت 2035» أكثر من الموجودين في سوقه حالياً، ومستوى تعليمهم هابط، والمالية العامة عاجزة عن إستيعابهم بطالة مقنعة في القطاع العام، ذلك هو تحدي الإدارة العامة الجديدة الأكبر والأخطر.

مندني: الرقمنة ركيزة محورية في استراتيجية البنك

«بيتك»: أكثر من 100 مليون عملية مصرفية عبر KFHonline في سنة

وليد خالد مندني

بلغ عدد العمليات المصرفية الالكترونية التي نفذها عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك»، عبر (KFHonline) على الموقع الإلكتروني أو عبر تطبيق الموبايل، أكثر من 100 مليون عملية خلال الأشهر الـ12 الماضية حتى نوفمبر 2019، بنسبة نمو تفوق الـ25% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وشملت العمليات المصرفية الالكترونية: تسجيل الدخول، والتحويلات المالية المحلية والخارجية، وانشاء ودائع، واضافة مستفيدين، واستعلام عن رصيد، وطلب دفتر شيكات، وفتح حساب الذهب، واجراء عمليات بيع وشراء وتداول الذهب، وطلب التمويل، وفتح حساب، وطلب بطاقة الخير، وعرض الرقم السري الخاص بالبطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الالي، وتفعيل البطاقات المصرفية الجديدة، والتبليغ عن بطاقة مفقودة سواء كانت ائتمانية او سحب الي، ومعرفة الالتزامات التمويلية وعدد الاقساط، وغيرها الكثير من الخدمات المصرفية الالكترونية.

وقال رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة في «بيتك»، وليد خالد مندني، ان نمو استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية عبر (KFHonline)، يؤكد كفاءة خدمات «بيتك» الالكترونية، والريادة في توفير الخدمات المصرفية عبر الموبايل والقنوات البديلة لتمكين العملاء من انجاز معاملاتهم المصرفية على مدار الساعة ومن أي مكان داخل وخارج الكويت.

وأشار مندني الى أن الأرقام تؤكد أيضا أن «بيتك» يعزز تقدمه في التحول الرقمي التي قطع فيها أشواطا كبيرة جعلت منه خيارا رئيسيا للعملاء الباحثين عن خدمات مصرفية الكترونية عصرية وسهلة، منوها بأن استراتيجية «بيتك» في التحول الرقمي انطلقت تحت شعار «جيل جديد من الخدمات المصرفية السهلة»، وبالفعل جسدت ذاك الشعار بطرح خدمات مصرفية فريدة وسهلة وذات كفاءة عالية ومواكبة لتطلعات العملاء.

وأضاف مندني أن حرص «بيتك» على تطوير الخدمات المصرفية الرقمية والانفراد بطرح حلول مالية مبتكرة يمكن انجازها عبر قنوات الخدمة الذاتية من خلال الموبايل أو عبر البرمجيات التفاعلية، وتقنيات الروبوت، والذكاء الاصطناعي وأجهزة الـXTM، وفروع KFH Go الذكية، مما ساهم باضافة قيمة متميزة الى تجربة العملاء الذين يتطلعون الى خدمات مصرفية مبسطة وسريعة وسهلة، وزاد من حجم الاقبال على استخدام خدمات KFHonline.

وذكر مندني بعض الحلول المالية التي أطلقها «بيتك» مثل: خدمة «KFH Xpress» للتحويلات المالية الفورية عبر الحدود، وخدمة التحويلات المالية الفورية باستخدام شبكة ريبل «RippleNet»، وخدمة إيداع الشيكات عبر الموبايل، وخدمة Skiplino لحجز المواعيد إلكترونياً في الفروع المصرفية، والسحب النقدي دون بطاقة من خلال «QR Code» أو البطاقة المدنية أو رقم الهاتف، اضافة الى الايداع النقدي دون بطاقة، وخدمة KFH Pay للدفع الالكتروني، وخدمة الـChatbot عبر منصاته المختلفة، الموقع الإلكتروني للبنك والهواتف الذكية، وخدمة الـ«KFH–Wallet» المدعومة بخدمة التمكين الرقمي للدفع عبر الهواتف الذكية MDES، وامكانية طباعة دفتر الشيكات الفوري واستلام سبائك ذهبية (10 غرام) وفتح حساب (الذهب – التوفير – الرابح – الخدمة الآلية) وكذلك بيع وشراء الذهب، وغيرها الكثير من الخدمات الرقمية وحلول الدفع المتوفرة على KFHonline، أو عبر فروع KFH Go.

وأوضح أن «بيتك» كان من السبّاقين عالميا في تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، منوها بنجاح تنفيذ برنامج روبوت للعمليات التشغيلية (RPA) لتبسيط العمليات الداخلية المتعلقة بعمليات تمويل العملاء، بهدف زيادة الكفاءة وتوفير الوقت.

وأكد مندني مواصلة تبني آخر وأحدث وسائل التكنولوجيا المالية «FinTech»، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين في الصناعة المصرفية، مع التأكيد على أهمية تعزيز الاستثمار في هذا المجال، والمضي قدما في استراتيجية التحول الرقمي لـ«بيتك» على مستوى المجموعة. ولفت مندني الى أن «بيتك» قد حصد جائزة أفضل منتج على مستوى الشرق الأوسط لـKFH Go من مجلة إيميا فاينانس (EMEA Finance) العالمية، وذلك تقديرا لنجاح اطلاق المنتج وكفاءة الخدمات التي يقدمها هذا الفرع الذكي المبتكر تلبية لتطلعات العملاء.

..ويحقق 190.5 مليون دينار ارباحاً صافية

عن نتائج بيت التمويل الكويتي – 30 سبتمبر 2019 ، قال تقرير الشال الأسبوعي لقد حقق بيت التمويل الكويتي خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي، ربحاً خاصاً لمساهميه بلغ نحو 190.5 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 21.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 12.7%، مقارنة بنحو 169.1 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من العام الفائت. وحقق أرباحاً تشغيلية بلغت نحو 393.03 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 25.6 مليون دينار كويتي أو نحو 7% مقارنة بنحو 367.47 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع صافي أرباح البنك من العمليات المستمرة والعمليات الموقوفة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.6%، وصولاً إلى نحو 202.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 201.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 25.6 مليون دينار كويتي أي نحو 4.3%، وصولاً إلى نحو 615.2 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 589.6 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات إستثمار بنحو 43.1 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 96 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 52.9 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 9.2 مليون دينار كويتي ليصل إلى نحو 395.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 404.8 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، لم يرتفع إجمالي المصروفات التشغيلية سوى بشكل طفيف جداً، وبنحو 6 آلاف دينار كويتي وصولاً إلى نحو 222.1 مليون دينار كويتي. حيث ارتفع بند استهلاك وإطفاء بنحو 6.67 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند تكاليف موظفين وبند مصروفات عمومية وإدارية ما مجمله 6.66 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 36.1%، بعد أن كانت نحو 37.7% خلال الفترة ذاتها من عام 2018. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 13.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.6%، وصولاً إلى نحو 145 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 131.2 مليون دينار كويتي، وانخفض هامش صافي الربح من العمليات المستمرة والموقوفة إلى نحو 33% مقارنة بنحو 34.2% للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك، بنحو 1.228 مليار دينار كويتي وبنسبة 6.9%، ليصل إلى نحو 18.999 مليار دينار كويتي مقابل نحو 17.770 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. وكذلك ارتفع، بنحو 1.692 مليار دينار كويتي أو بنسبة 9.8%، حين بلغ نحو 17.307 مليار دينار كويتي عند المقارنة على ما كان عليه في الفترة المماثلة من العام الفائت. وارتفع بند استثمارات في صكوك بنحو 568.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 36.4%، وصولاً إلى نحو 2.132 مليار دينار كويتي (11.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.563 مليار دينار كويتي (8.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 656 مليون دينار كويتي أي بنسبة 44.5%، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 1.476 مليار دينار كويتي (8.5% من إجمالي الموجودات). وارتفع أيضاً، بند أرصدة مستحقة من البنوك بنحو 469.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 14.5% وصولاً إلى نحو 3.718 مليار دينار كويتي (19.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.248 مليار دينار كويتي (18.3% من إجمالي الموجوات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 525.1 مليون دينار كويتي أو 16.4%، عندما بلغ 3.193 مليار دينار كويتي (18.4% من إجمالي الموجودات) في الفترة ذاتها من العام الفائت. بينما انخفض بند مدينو تمويل بنحو 29.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.3%، ليبلغ 9.356 مليار دينار كويتي (49.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 9.385 مليار دينار كويتي (52.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، في حين ارتفع بنحو 243 مليون دينار كويتي أي نحو 2.7%، حين بلغ آنذاك نحو 9.113 مليار دينار كويتي (52.7% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى حسابات المودعين نحو 70.6% مقارنة بنحو 79.7%.